I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 554 مليار ليرة (9.1 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017 ليسجل 6,624 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 6,070 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016[2]. جاء هذا الإرتفاع بشكل أساسي نتيجة الزيادة في الرواتب والأجور وملحقاتها (9.6 في المائة) ونمو بنسبة 7.9 بالمائة في معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تشرين الأول من الأعوام 2015، 2016 و2017

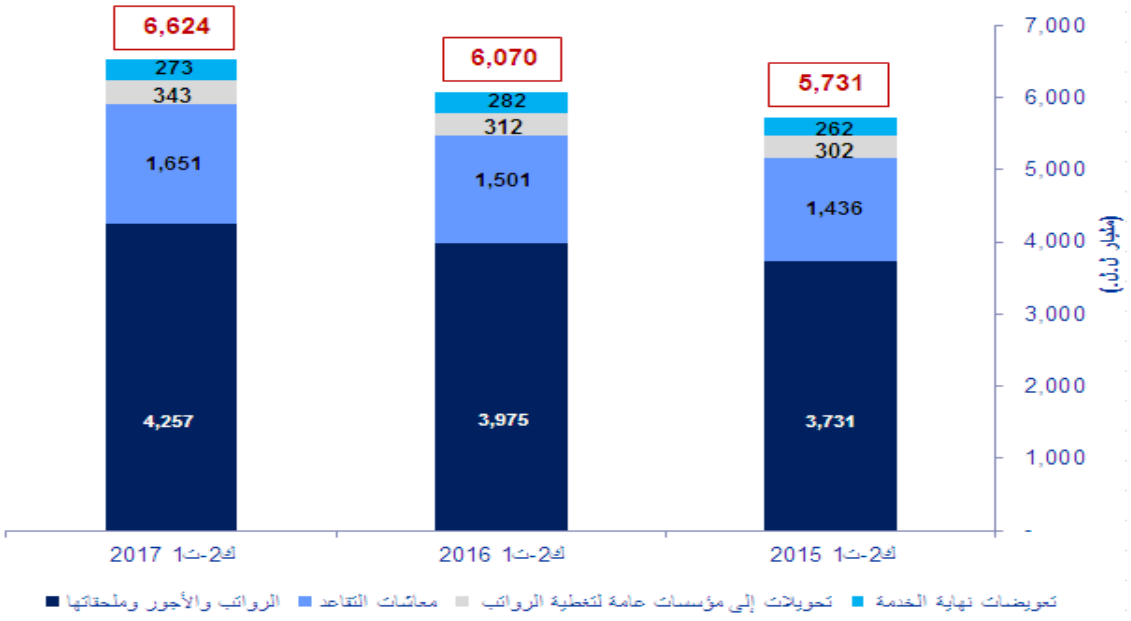

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجلت نسبة 66 في المائة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2015 ونسبة 67 في المائة خلال الفترة نفسها من العامين 2016 و2017. علاوةً على ذلك، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية تشرين الأول 2015، لتنخفض إلى 34 في المائة مع نهاية تشرين الأول 2016، ثم لتعود وترتفع إلى نسبة 36 مع نهاية شهر تشرين الأول 2017. تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات ومن مجموع النفقات الجارية الأولية إلى معدل نمو أعلى في المخصصات والرواتب وملحقاتها وتأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم 46[4]) خلال الفترة نفسها.

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2017.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[4] تمّ إقرار القانون رقم 46 من قبل مجلس النواب في 18 تموز 2017، ووقعه رئيس الجمهورية في 21 آب 2017.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017

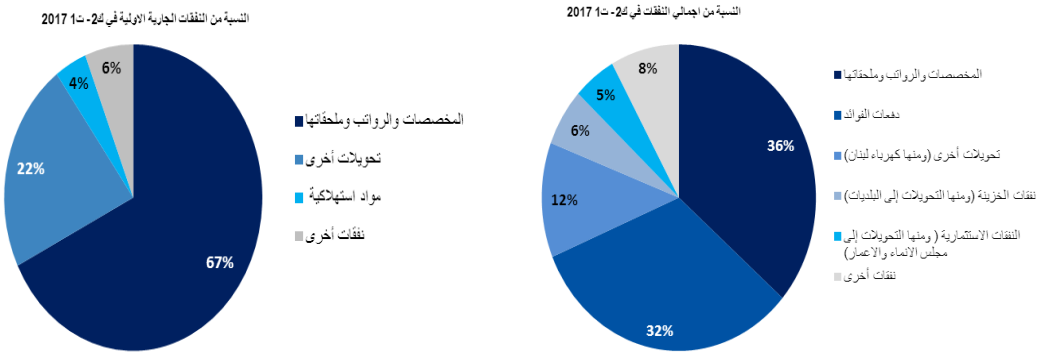

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن النفقات الأخرى تتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 383 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2017، وذلك من 3,975 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2016 إلى 4,357 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2017. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى ارتفاع بقيمة: (i) 252 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 60 مليار ليرة في التقديمات للجهاز العسكري، (iii) 21 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز المدني، و(iv) 23 مليار ليرة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي إنخفاض بقيمة 10 مليار ليرة في المدفوعات الأخرى للجهاز التربوي.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها إلى زيادة بقيمة (i) 161 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش و58 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، (ii) 29 مليار ليرة في التقديمات لعناصر قوى الأمن الداخلي، و(iii) 26 مليار ليرة في كلٍ من التقديمات للجيش والرواتب الأساسية لقوى الأمن العام.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية 75 في المائة من مجموع مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، تلتها التقديمات الاجتماعية (13 في المائة)، المنافع الوظيفية (4 في المائة)، بينما شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 8 في المائة من المجموع.

علاوةً على ذلك، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي، خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016، لترتفع إلى 36 في المائة من المجموع خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس[5].

[5] يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى زيادتهم بنسبة أعلى من نسبة 2 في المائة التي سجلها إجمالي النفقات الأولية في كانون الثاني- تشرين الأول من العام 2017.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016 وكانون الثاني– تشرين الأول 2017

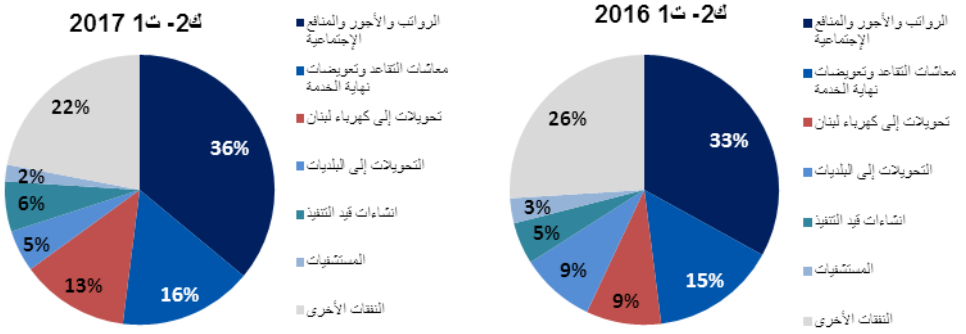

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تشرين الأول من العامين 2016 و2017

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		المجموع	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الجهاز العسكري	1,883	2,135	77	77	501	561	2	2	2,463	2,774
الجيش	1,206	1,366	47	49	336	362	1	0	1,590	1,777
قوى الأمن الداخلي	523	580	22	21	122	151	1	0	666	753
قوى الأمن العام	123	149	3	3	31	34	1	1	158	187
قوى أمن الدولة	31	39	5	4	12	14	0	0	49	57
الجهاز التربوي	801	819	48	50	0	0	34	24	883	893
الجهاز المدني 1/	282	302	59	57	3	3	33	37	377	398
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							221	224	221	244
الجمارك 3/									30	43
غير مصنف									1	5
إجمالي الإنفاق	2,966	3,255	183	184	504	564	290	307	3,975	4,357

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور الأساسية

ارتفعت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، دون احتساب التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 290 مليار ليرة (10 في المائة) لتسجل 3,255 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2017. يعود هذا الإرتفاع إلى الزيادة في الرواتب الأساسية لجميع الفئات.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 13 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة الخاصة بموظفي القطاع العام التي بدأ العمل بها اعتبارًا من أيلول 2017، إلى جانب ارتفاع مدفوعات المتأخرات المخصصة للجهاز العسكري بقيمة 89 مليار ليرة (53 مليار ليرة لعناصر الجيش و27 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي[6]). نتج عن سلسلة الرتب والرواتب الجديدة ارتفاع في الرواتب المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 104 مليار ليرة وفي قوى الأمن الداخلي بقيمة 29 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي انخفاض في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي بقيمة 4.4 مليار ليرة.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 2 في المائة خلال كانون الثاني–تشرين الأول 2017 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 819 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2017. ويعود هذا الإرتفاع بشكل جزئي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، التي ساهمت في زيادة بقيمة 19 مليار ليرة و11 مليار ليرة في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي والتعليم الثانوي، على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت مدفوعات رواتب الموظفين في المديرية العامة للتربية بقيمة 8 مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول 2017. قابل ذلك، بشكل جزئي، إنخفاض بقيمة 30 مليار ليرة في "الرواتب الأخرى" المخصصة للجهاز التربوي.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 20 مليار ليرة (7 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017 مقارنةً مع الأشهر العشرة الأولى من العام 2016. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، مع نسبة 19 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (17 في المائة)، وزارة المالية ومجلس النواب (10 في المائة لكلٍّ منهما)، ورئاسة مجلس الوزراء (9 في المائة). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة الخارجية والمغتربين الإرتفاع الأبرز سنوياً الذي بلغ 6 مليار ليرة (11 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، بشكل أساسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

[6] استنادًا إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17، تمّ دفع تقديمات مهنية وقدرها 1.5 مليار ليرة إلى ضباط عسكريين متخصصين إضافة إلى توظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الأول من العامين 2016 و2017

(مليون ليرة)	ك2- ت1 2016	ك2-ت1 2017	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2017
وزارة الخارجية والمغتربين	53,061	58,640	19.4%
وزارة العدل	53,831	50,412	16.7%
مجلس النواب	27,633	30,201	10.0%
وزارة المالية	27,098	30,183	10.0%
رئاسة مجلس الوزراء	24,927	27,059	9.0%
وزارة الاشغال العامة والنقل	12,850	15,398	5.1%
وزارة الزراعة	13,018	13,729	4.5%
وزارة الدفاع الوطني	8,885	10,171	3.4%
وزارة الداخلية	8,534	9,127	3.0%
اخرى	36,169	38,606	12.8%
المجموع	**281,985**	**301,861**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II.B التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 59 مليار ليرة (12 في المائة) ليسجل 564 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 29 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي وزيادة بقيمة 26 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية لعناصر الجيش. علاوة على ذلك، ارتفعت التقديمات الإجتماعيّة لصالح كل من قوى أمن الدولة والأمن العام بقيمة 2 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

في التفاصيل، ارتفعت التقديمات الإجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال الفترة المذكورة نتيجة زيادة في كل من نفقات الإستشفاء بقيمة 31 مليار ليرة ومنح التعليم بقيمة 3 مليار ليرة، وقد قابلها انخفاض في تقديمات المرض والأمومة بقيمة 3 مليار ليرة.

ومع ذلك، ارتفعت التقديمات لصالح الجيش بقيمة 26 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2017، نتيجة الزيادة بقيمة 17 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء و9 مليار ليرة في منح التعليم. قابل هذه الزيادات، بشكل جزئي، إنخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية و2 مليار ليرة في نفقات الطبابة.

II.C *اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة*

بلغت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 244 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، مقارنة مع 221 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 961 1 8/981057
فاكس: 961 1 981059
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE